منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

منصة استعادة الإنتاج والتشغيل
Recovery of Employment
And Production Platform

سلسلة استعادة الإنتاج والتشغيل | محور الفرص والابتكار

أزمة كورونا وفرص تحسين شروط التبادل التجاري للأردن

21 نيسان 2020

سوق العمل والتشغيل
استعادة الإنتاج
الفرص والابتكار

1. مقدمة:

تعد التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد غير مسبوقة على الاقتصاد العالمي، فمن ناحية أثر هذا الفيروس على أكبر اقتصادات العالم مجتمعةً مثل مجموعة الدول السبع الصناعية وغيرها من الاقتصادات الكبرى؛ حيث تشكل هذه الاقتصادات نحو 60% من الناتج العالمي ونحو 65% من الصادرات الدولية. ومن ناحية أخرى، تعد الضربة التي شكلها فيروس كورنا فريدة من نوعها نظراً لأنها أثرت على جانبي العرض والطلب في ذات الوقت. حيث شهد جانب العرض اضطرابات كبيرة في سلاسل التوريد العالمية بسبب إغلاق المصانع وتوقف الإنتاج في أغلب قطاعات العالم، فيما شهد جانب الطلب انخفاضات في السفر للغايات التجارية والسياحية وتراجع إنفاق المستهلكين بشكل عام.

إن تقدير الأثر الاقتصادي المحتمل للوباء ليس بالأمر السهل بسبب تعاظم حالة عدم اليقين حول مدة الأزمة وطبيعة استجابة البلدان المتضررة لها. وقد قادت حالة عدم اليقين المرتفعة التي سببها الفيروس العديد من المنظمات الدولية وشركات الخدمات الاستشارية بوضع نماذج للعديد من السيناريوهات التي تحاكي التطورات الاقتصادية المختلفة. وفي هذا السياق، توقع صندوق النقد الدولي بأن يشهد الاقتصاد العالمي نمواً سالباً بنسبة 3%.

2.بعض الحقائق:

على الرغم من صعوبة توقع الآثار بشكل دقيق، إلا أن هنالك بعض المؤشرات التي نشير إليها في هذا التقرير، وهي كما يلي:

أولاً، على مستوى الاقتصاد الكلي:

مع تباطؤ الاقتصاد العالمي، قد تواجه البلدان بشكل عام والدول النامية بشكل خاص مخاطر مرتفعة، وتشمل هذه المخاطر تراجع الصادرات الوطنية والاستثمارات والعرض الائتماني ومخاطر على الأنظمة المصرفية وضغوطات أكبر على مستوى ميزان المدفوعات والمالية العامة. كذلك، فإنه مع ضعف معدلات النمو الاقتصادي، ستنخفض الإيرادات الحكومية العامة، وبالتالي ستضعف قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها في توفير السلع والخدمات العامة.

ثانياً، على مستوى الاقتصاد الجزئي:

سوف تواجه مؤسسات الأعمال بغض النظر عن حجمها تحديات خطيرة؛ حيث سيكون الحفاظ على مستوى ملائم من العمليات التجارية صعبًا وخصوصاً بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تواجه هذه الشركات تحديات بالنسبة للتدفقات النقدية وتراجع الإيرادات مما قد يؤدي ببعضها للتعثر. وبالنظر إلى البيئة الحالية من عدم اليقين، وربما الخوف، من المرجح أن تؤخر الشركات بشكل عام الاستثمارات وشراء السلع وتوظيف العمال.

ومع أن العديد من قطاعات الأعمال تنظر إلى التحديات الناجمة عن الفيروس في المدى القصير، إلا أن هنالك العديد من الفرص التي تلوح في الأفق على المدى الطويل، حيث قد تنجح بعض القطاعات الاقتصادية بحسب طبيعتها من الاستفادة من الأزمة القائمة.

وفي هذا السياق، يجب أن يدرك جميع أصحاب العلاقة المعنيين في الأردن أن فيروس كورونا قد تسبب بضربة لأسعار النفط. إذ يشير تقرير التنبؤات الاقتصادية الصادر عن صندوق النقد الدولي مؤخراً إلى أن " أسعار النفط انخفضت 50% في الربع الأول من عام 2020. وينبع ذلك من صدمات العرض والطلب، حيث قد يتسبب مزيج من زيادة النفط المعروض وضعف الطلب العالمي إلى انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة. وتعد هذه المسألة أساسية بالنسبة للاقتصاد الأردني، وذلك للأسباب التالية:

أ) يشكل استيراد الأردن من النفط نسبة كبيرة من اجمالي استيراده.

الشكل 1: نسبة مستوردات النفط من اجمالي المستوردات السلعية (قاعدة بيانات البنك الدولي)

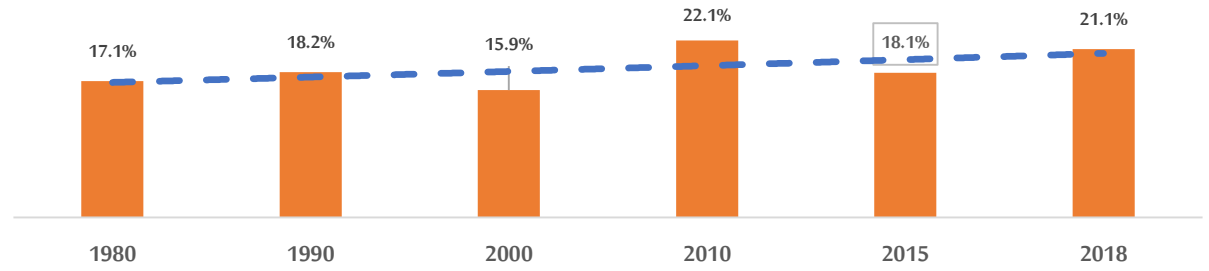

ب) بناءً على نشرة تنبؤات صندوق النقد الدولي الصادرة مؤخراً، فإن الفترة 2011-2019 شهدت تحسناً في شروط التبادل التجاري لصالح الأردن[1] بنسبة 11.6%، وما يُعنى بذلك هو الفرق بين أسعار الصادرات وأسعار المستوردات. وهذا يعني بأنه مقابل كل سلعة يصدرها الأردن فإنه قادر على استيراد عدد أكبر من السلع بنفس القيمة السعرية. وهذا التحسن يعتبر ذو أثر إيجابي على مستوى التضخم في السوق المحلي.

الشكل 2: نسبة التغير في شروط التبادل التجاري للأردن مقارنة بمجموعة من الدول (2012 -2019)

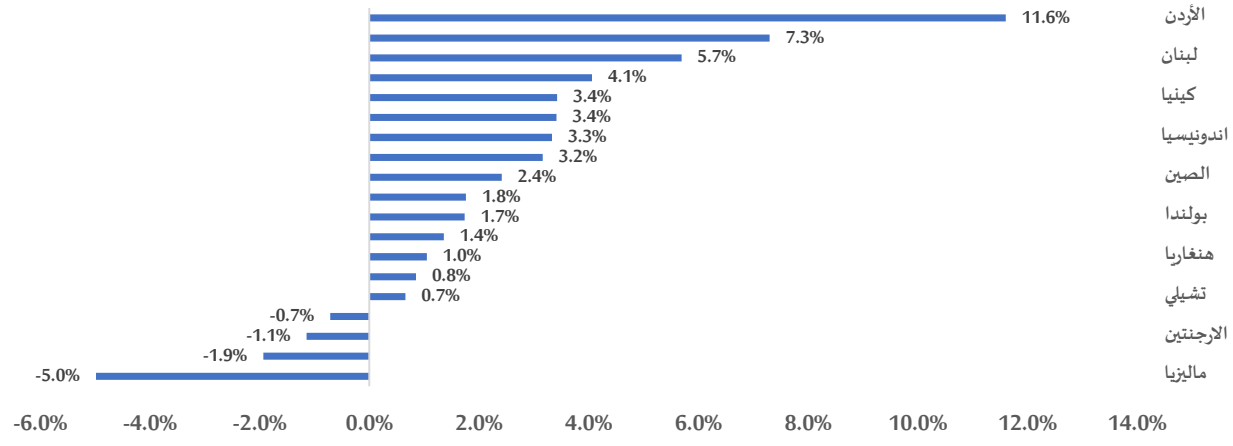

ت) إذا تم أخذ حجم المستوردات النفطية للأردن بعين الاعتبار مع تراجع أسعار النفط، فإن الأردن سيتمكن من تحسين شروط التبادل التجاري بشكل جيد إذا تمت إدارة مرحلة انخفاض أسعار النفط عالمياً بكفاءة.

[1] يعرف مفهوم شرط التبادل التجاري على انه الفرق بين أسعار الصادرات وأسعار المستوردات

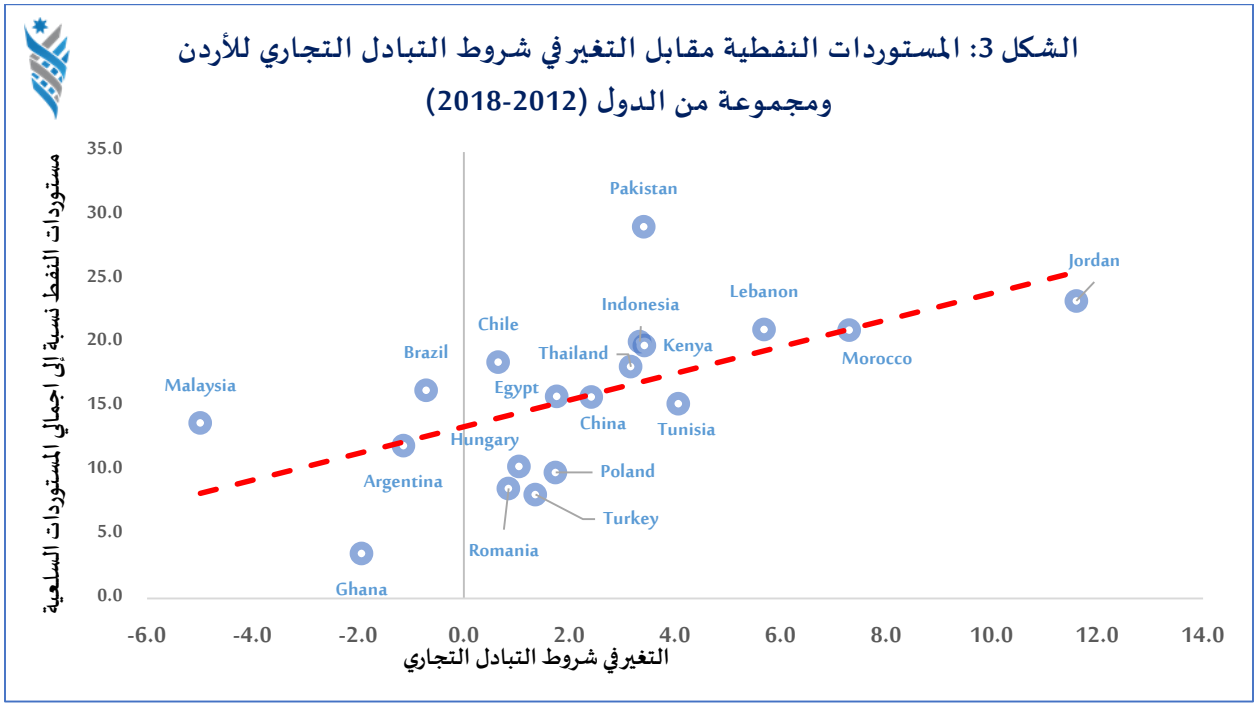

3. بإيجاز

في سياق انخفاض أسعار النفط يجب على جميع أصحاب المصلحة المعنيين جعل صادرات الاقتصاد أكثر تنافسية، ونقل الإنتاج إلى القطاعات التي يمكن أن تستفيد من انخفاض أسعار النفط وبالتالي تصبح قادرة على المنافسة في السوق الدولية. وبناءً على ذلك، يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بما يلي:

1- العمل على تمكين قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من الوصول إلى أسواق جديدة وخلق الظروف الممكنة لهذه القطاعات من التوسع للاستفادة من الطفرة القادمة في هذا القطاع نتيجة التغيرات العالمية في مرحلة ما بعد كورونا.

2- الإسراع في انجاز الإصلاحات التشريعية اللازمة لتمكين التجارة الالكترونية وقطاع اللوجستيات وتنظيم المعاملات المالية الالكترونية.

3- النظر في تقديم حوافز للقطاعات المصدرة ذات التنافسية العالية والقادرة على تقديم قيمة مضافة للأسواق المستوردة لتشجيع القطاعات الأخرى على اتباع نفس النهج.

4- إعادة النظر في الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى وصياغتها بما يتوافق مع متطلبات المرحلة الجديدة وبما يحقق مصلحة الصادرات الأردنية.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هاتف: ٦٤٧١ ٦٥٦٦ ٩٦٢+ فاكس: ٦٣٧١ ٦٥٦٦ ٩٦٢+
www.jsf.org info@jsf.org
/JordanStrategyForumJSF @JSFJordan